

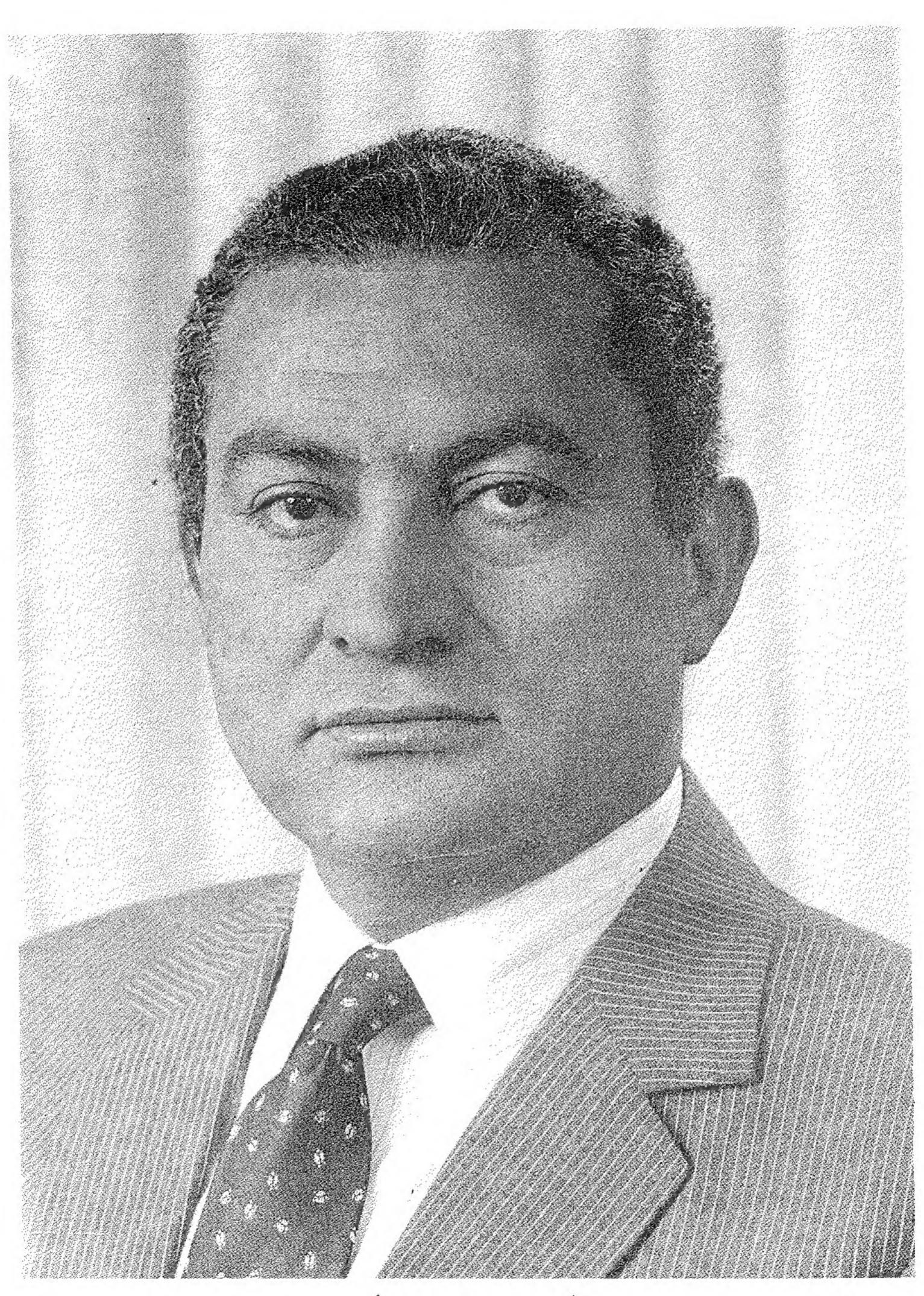
جمهورية مصررالعتربية الهيئة العامة اللاستعلاما

و هر که که م الانهاز



وحركة عدم الانصياز

مكت المراور القطب المرادي الم



اللايت كالماك كالماك

المحتومات

:-

) +

صفحة	الحزء الآول : دور مصر فى حركة عدم الانحياز :
•	۱ – انتماء أصيل وخيار استراتيجي ۱
•	٢ – مؤتمر باندو نج انعطافة تاريخية ٢
	٣ – مؤتمر القاهرة التحضيرى ومقاييس عدم الانحياز الخمسة
14	٤ — مؤتمر القمة الأول والدور المصرى الفعال في خدمة السلام العالمي
	٥ – عدم الانحياز وقضايا التنمية الاقتصادية والدور المصرى (مؤتمر القاهرة
14	للتنمية) للتنمية)
14	٦ – مؤتمر القاهرة لقمة عدم الانحياز الثانى أكتوبر ١٩٧٤
	٧ – حركة عدم الانحياز في السبعينات واستمرار الدور المصرى متلائماً مع
12	المتغيرات الدولية
10	٨ — تحديات الثمانينات وبروز الدور المصرى فى حركة عدم الانحياز
	الحزء الثانى :
	١ – وجود علاقات خاصة مع بعض القوى العظمى لا ينبي الالتزام بفكر
YV.	وسياسة عدم الانحياز
	٢ – ضرورة دعم حركة عدم الانحياز لتعود كما كانت تعبيراً حقيقياً عن
YV	الاستقلال السياسي والاقتصادي للشعوب
	٣ ــ مصر دولة من الدول المؤسسة لحركة عدم الانحياز ولا تغيير في سياستها
۲۸	في هذا المجال
44	٤ – الهند إحدى الدعائم الرئيسية لحركة عدم الانحياز
	٥ ــ التنسيق مع يوغسلافيا لتستعيد حركة عدم الانحياز حيويتها وفاعليتها على
44	المسرح الدولي
۳.	٣ مناهضة إقامة القواعد الأجنبية أو الانضمام للأحلاف
۳.	٧ ـــ الشعب المصرى في طبيعة القوى المؤمنة بمبادىء وفلسفة عدم الانحياز
	•

الجن والأول

دور مصر في حركة عدم الانحياز

١ ــانياء أصيل وخيار استراتيجي :

إن إنهاء مصر إلى حركة عدم الانحياز لم يكن خياراً طارئاً أو مجرد قرار سياسى موقوت ولكنه كان ترجمة عملية لتراث حضارى طويل ، وموقع و جغرافى سياسى ، بالإضافة إلى دور دولى ديناميكى .

ونجد أن أبرز تعبير عن عمق هذه السياسة فى السلوك الدولى العربى فى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية هو اتخاذ مصر موقف الحياد فى الحرب الكورية . وقد امتنعت مصر عن التصويت على طلب الولايات المتحدة تدخل الأمم المتحدة عسكرياً لحماية كوريا الجنوبية وذلك فى ٣٠ يونيو ١٩٥٠ . وهو مجرد مثال لمواقف وليس حصراً لها ، وإن لم يكن تعبير عدم الانحياز قد أصبح مستخدماً بعد .

وفى الواقع فإن أول تعبير رسمى عن سياسة عدم الانحياز كان على لسان الزعيم نهرو فى خطابه أمام الجمعية التشريعية فى ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٧ بقوله : « إن الهند لن ترتبط بأى كتلة » . وإن كان لم يستعمل تعبير عدم الانحياز إلا فى ٢٢ مارس ١٩٤٩ .

وكان الرئيس الراحل جمال عبد الناصر هو الذي بلور سياسة مصر الدولية في عدم الانحياز. وكان أول تعبير له عن الالترام بهذه السياسة في ٢٩ يوليو سنة ١٩٥٤ حين صرح: « بأن الهدف الثاني بعد الجلاء هو عدم الارتباط بأي حلف أو بدفاع مشترك » .. واستخدم تعبير عدم الانحياز لأول مرة في أول يرنيو سنة ١٩٥٦ ، وإن كان يستخدم وقتها تعبير آخر هو الحياد الإيجابي لفترة محدودة استقر بعدها على استعال تعبير « عدم الانحياز » لتوصيف سياسة مصر .

ولم يكن الأمر قاصراً على مجرد استعال تعبير سياسى وإنما كان ذلك انعكاسا لسياسة حقيقية ، وكان مؤتمر باندونج « الأسيوى الأفريق » الذى عقد بأندونيسيا عام ١٩٥٥ هو نقطة التحول في مسيرة حركة عدم الانحياز.

٢ – موتمر باندونج انعطافة تاريخية :

فقد اشتركت في مؤتمر باندونج ٢٩ دولة متها ٢٣ دولة آسيوية مع ٦ دول أفريفية ، هي كل من الدول الأفريقية المستقلة وقتها باستثناء اتحاد أفريقيا الوسطى ، واعتذرت حكومته

وجنوب أفريقيا التى لم توجه لها الدعوة . والمهم ليس التقسيم الجغرافي ولكنه التقسيم السياسي . إذ كانت تشترك في المؤتمر دولتان شيوعيتان ، كما اشتركت ٩ دول من الكتلة الغربية أى ترتبط باتفاقات أمن وأحلاف وبقية الدول من التى ترفض التحالفات . وكانت نتيجة هذا التشكيل أن شهد المؤتمر معارك سياسية بالغة الضراوة حتى كادت أن تؤدى إلى انهيار المؤتمر ويرجع الفضل في إنقاذ المؤتمر إلى نهرو – عبد الناصر – شواين لاى . ورغم النجاح إلا أن المؤتمر خرج بقرارات لا تحقق أماني قيادات الدول التي ترفض الأحلاف العسكرية .

وكانت ترجمة هذا الموقف الذى يعكس استيعاب درس مؤتمر باندونج هو عقد مؤتمر بريونى فى ١٨ يوليو ١٩٥٦ من مصر والهند ويوجوسلافيا . وكان المؤتمر هو أول علامة حقيقية على طريق عدم الانحياز . فهو ليس فقط أول تحرك لدول رغم أنها ثلاثة فقط ولكنها جميعاً ثلتزم بسياسة عدم الانحياز ، كما أنه خروج عن التشكيل الإقليمى بانضام دولة أوروبية هى يوجوسلافيا .

وكانت مصر تخوض معركة ضارية لضرب سياسها الاستقلالية بعد عقد صفقة السلاح التشيكية سنة ١٩٥٥ والتي ترتب عليها إنهاء احتكار الدول الغربية لبيع السلاح الذكانت أول صفقة سلاح للكتلة الشرقية مع دولة غير شيوعية وذلك تعبيراً عن أهمية مصر ومكانها الدولية ، وقد اعتبرت دول الغرب هذا القرار المصرى خطراً عليها . إذ قد يتحول - إذا ترك بدون عقاب - إلى سياسة تنتشر بين دول العالم الثالث . ولذلك فرضت حصاراً اقتصادياً حول مصر وحاولت بكل الوسائل الضغط عليها للانضام إلى جلف بغداد .

وكانت سياسة الضغط متعددة الأشكال ؛ فني الوقت الذي كابنت تحاول هذه الدول منع السلاح عن مصر حتى السلاح السوفيتي - كانت فرنسا رداً على دعم مصر لثورة الجزائز تقوم بتقديم طائرات فرنسية وأسلحة حديثة إلى إسرائيل.

وقد أعطت هذه المعارك المتعددة الأبعاد صلابة للسياسة المصرية ، كما أنها أبرزت أهمية تعاون الدول التي تتفق مواففها السياسية لمواجهة سياسة الأحلاف الغربية ومن هذا المنظود عقد مؤتمر بريوني وظهرت من خلاله جدية المناقشات وتوافقها بين الدول الثلاث بعكس ما كانت عليه مناقشات باندونج التي لم يكن لعدد دول دخل بها بقدر الاختلاف في السياسة والمواقف .

وتطورت خبرة الدول الثلاث مع تصاعد التوتر العالمي الذي وصل إلى ذروته مع بداية الستينات. وأكد ذلك فشل هذه الدول الثلاث في تحقيق إنجازات عملية في خلال الدورة الحامسة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة في سنة ١٩٦٠ والتي شهدت أكبر تجمع للقمم في تاريخ الأمم المتحدة . وكان القشل يرجع في الأساس إلى عدم التنسيق بين مواقف الدول التي اختارت سياسة عدم الانحياز .

واجتمعت تجربة الفشل فى الجمعية العامة مع زيادة التوتر العالمى لتغلب على اجتماع الرئيسين حمال عبد الناصر وتيتو بمدينة الاسكندرية بمصر . وانتهى اجتماعهما بالدعوة فى ٢٧ أبريل سنة ١٩٦١ إلى عقد أول مؤتمر قمة لدول عدم الانحياز على أن يتحدد مكان المؤتمر وموعده فى مؤتمر تحضيرى عقد بالقاهرة فى ٥ يونيو ١٩٦١ دعيت إليه ٢١ دولة .

٣ ــ موتمر القاهرة التحضيري ومقاييس عدم الانحياز الخمسة :

وقد لعبت مصر دوراً حاسماً فى تقريب وجهات النظر والوصول بالمؤتمر إلى إنجاز أبرز علامة ما زالت هى الدليل الأول بل والوحيد على طريق عدم الانحياز . إذ وضع مؤتمر القاهرة التحضيرى مقاييس عدم الانحياز الحمسة التى على أساسها تنضم الدول الجديدة إلى الحركة ، وذلك بعد أن اتفقت كلمة دول المؤتمر على صعوبة وضع تعريف محدد لسياسة عدم الانحياز يتم الإلترام به بين دول المجموعة . وكان البديل عن التعريف هو وضع مقاييس عدم الانحياز والتى بقيت طوال هذه السنوات هى المعيار الذى تتحدد به مواقف الدول . وهذه المقاييس الخمسة التى وضعها موتمر القاهرة التحضيرى لمؤتمر القمة الأول لدول عدم الانحياز

- أن تكون الدولة قد انتهجت سياسة مستقلة مبنية على التعايش بين الدول ذات النظم السياسية والاجتماعية المختلفة وعلى عدم الانحياز ، أو أن تكون قد أظهرت اتجاها نحو مثل هذه السياسة .
 - أن تكون الدولة مؤيدة باستمرار لحركات الاستقلال الوطنى .
- ألا تكون الدولة عضواً في حلف عسكرى متعدد الأطراف في نطاق الصراع بين الدول الكبرى .
- إذا كانت الدولة طرفاً فى اتفاقية عسكرية ثنائية مع دولة كبرى أو إذا كانت عضواً فى حلف إقليمي فإن الاتفاق أو الحلف يجب أن لا يكون قد عقد فى نطاق منازعات دولة كبرى .: ...

_ إذا كانت الدولة قد سمحت بقواعد عسكرية لدولة أجنبية كبرى فإن هذا السماح يجب ألا يكون قد تم في نطاق منازعات دولة كبرى .

وهكذا وضعت المقاييس الحمسة بالقاهرة وفور انتهاء المؤتمر التحضيرى تم الإعداد لمؤتمر في شكل لجنة على مستوى سفراء الدول التى اشتركت فى المؤتمر التحضيرى . وقد عقدت الجتماعات اللجنة بالقاهرة فى ٢١ يونيو لبحث إمكانية دعوة دول جديدة إلى قائمة الدول التى حضرت المؤتمر التحضيرى .

وكان الواضح أن أول اجتماع لتطبيق القواعد الحمسة قد شهد سباقا بين دول المؤتمر على تقديم اقتراحات بأسماء دول جديدة . وقامت مصر بدور بناء نحو الالتزام بالقواعد الحمسة وعدم المبالغة في الاقتراحات . ويكني توضيحاً لمدى صعوبة المهمة أن اللجنة استمرت في اجتماعات أكثر من ١٥ يوماً إذ انتهت في ٥ يوليو . ورغم كثرة الاقتراحات وطول المدة فإنها انتهت بالموافقة على دعوة ثلاث دول جديدة فقط واستبعدت بقية الاقتراحات .

٤ ــ موتمر القمة الأول والدور المصرى الفعال في خدمة السلام العالمي :

وتمت بذلك كل الحطوات نحو عقد أول مؤتمر فمة لدول عدم الانحياز الذى اختيرت له بلجراد مقراً. ولم يقف دور مصر عند حدود المؤتمر التحضيرى الذى تم بعاصمها وإنما كان لها دور بارز فى مؤتمر القمة حتى كادت أن تكون قد شاركت فى كل قرار . ويكفى إعطاء مثال واحد من مؤتمر القمة الأول لتوضيح أهمية الدور الذى قامت به مصر فى أول مؤتمر للقمة .

كانت القضية الأولى أمام المؤتمر هو التوتر والسلام فى العالم وقد تعددت الاتجاهات والآراء فى معالجة القضية . وأمام ذلك عقد المؤتمر أول جلسة مغلقة له وهى الجلسة الرابعة عشرة . وكانت قاصرة على رؤساء الوفود فقط ومع كل منهم مستشار واحد . وفى هذه الجلسة تقدم جمال عبد الناصر باقتراحين :

۱ ــ أن يوجه المؤتمر رسالة جماعية يوقعها كل رؤساء الوفود إلى كل من خروشوف وكيندى لدعوتهما إلى عقد مؤتمر لإنقاذ السلام العالمي من الخطر .

٢ - أن يحمل الرسالة وفدان يضم كل منهما رئيسين ووافق المؤتمر على الاقتراحين .
وفور ذلك تقدم الرئيس المصرى بثلاثة اقتراحات تنفيذية . وهي تكليف الرئيس نهرو بصياغة

رسالة إلمؤتمر وأن يتكون الوفد الذى يحمل رسالة المؤتمر إلى كيندى من الرئيس سوكارنو رئيس أندونيسيا والرئيس موديبو كيتا رئيس مالى . وأن يتكون الوفد الثانى الذى يحمل رسالة المؤتمر إلى خروشوف من نهرو رئيس وزراء الهند ونكروما رئيس غانا وقد وافق المؤتمر على هذه الاقتراحات .

وهكذا كان دور مصر فى كل القضايا التى عرضت على المؤتمر دوراً إيجابياً يقود المؤتمر إلى اتخاذ خطوات فعالة ويخفف من هذه الخلافات بين أطراف المناقشة ، ولم يكن دورها الإيجابى محصوراً داخل المؤتمر بل لقد تجاوز ذلك إلى متابعة تنفيذ قراراته التى اعتبرت انتصاراً ليس لحركة عدم الانحياز وإنما لحركة السلام فى العالم وللشعوب التى تناضل من أجل حريبها .

ويكنى تعبيراً عن نجاح المؤتمر والحركة فى المجتمع الدولى أن تشكيل لجنة نزع السلاح التى عرفت وقتها بلجنة الثمانية عشرة قد ضمت ٨ دول من خارج الكتلتين . إذ كان يمثل كل كتلة ٥ دول . وكان من الدول الثمانية خمسة دول اشتركت فى مؤتمر بلجراد بينها مصر .

٥ – عدم الانحياز وقضايا التنمية الاقتصادية والدور المصرى (مؤتمر القاهرة للتنمية) :

وإدراكاً من مصر لأهمية البعد الاقتصادى لحركة عدم الانحياز قامت بدعم من ٩ دول من دول بلجراد لعقد مؤتمر التنمية الاقتصادية لدول العالم الثالث وذلك بالقاهرة فى العام التالى مباشرة لمؤتمر بلجراد فى سنة ١٩٦٧ واشتركت فيه ٣١ دولة غير ٤ دول مراقبة .

وكانت أول محاولة دولية غلى صعيد العالم الثالث لمناقشة قضية التجارة الدولية وأثرها على اقتصاديات دول العالم الثالث بوجه عام ودول عدم الانحياز بوجه خاص وكانت من ثمرة جهود مؤتمر القاهرة للتنمية أن عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة. كما كانت من نتائج المؤتمر وضع أول خطة جماعية من دول المؤتمر للتعاون الاقتصادى لمواجهة تحديات التنمية وتجاوز العقبات التي تضفيها الدول الغنية وذلك من خلال تعاون دول عدم الانحياز في الإطار الاقتصادى — وهو التيار الذي أصبح الحط السائد في حركة عدم الانحياز منذ المؤتمر الرابع للقمة في سنة ١٩٧٣.

٣ - مؤتمر القاهرة لقمة عدم الانحياز الثاني (أكتوبر ١٩٦٤):

وأمام استمرار التوتر العالمي وازدياد حدة الصراع بين دول الغرب ودول العالم الثالث رأت القاهرة التشاور مع بقية دول عدم الانحياز وخاصة أمام تصاعد هجمة الانقلابات العسكرية على دول عدم الانحياز وسقوط عدد من الدول الرائدة في الحركة بمخاطرها .

وانتهت المشاورات باتفاق مصر وسيريلانكا – سيلان وقيها – على توجيه الدعوة إلى عقد مؤتمر القمة الثانى لدول عدم الانجياز الذى عقد بالقاهرة فى أكتوبر ١٩٦٤ . وكان اختيار القاهرة مقراً له تعبيراً عن الدور الديناميكي الذي تلعبه مصر في حركة عدم الانجياز وتتويجا لمبادراتها بالحركة لمواجهة التحديات التي تطرح على دول عدم الانجياز .

وكان مؤتمر القاهرة – القمة الثانى لعدم الانحياز – خطوة واسعة على طريق عدم الانحياز بل كان قفزة بالحركة عالجت معظم سلبيات المؤتمر الأول واقتربت الحركة أكثر من حركات التحرير كما اقتربت أكثر من قضايا دول المجموعة وخصوصاً وأن العضوية فيه كادت أن تصل إلى ضعف عضوية المؤتمر الأول إذ بلغت ٤٧ دولة .

وهكذا كان دور مصر المحرك للقوى الإيجابية فى الحركة والمبادرة بالعمل فى مواجهة التحديات والمشاركة فى اتخاذ القرارات التى تناصر قضايا التحرير والاستقلال فى العالم والعمل على تحقيق السلام العالمي .

٧ - حركة عدم الانحياز في السبعينات واستمرار الدور المصرى متلائماً مع المتغيرات الدولية: وجاءت مرحلة السبعينات بعدد من المتغيرات أهمها:

(أ) ان الحرب الباردة بين الكتلتين تحولت إلى انفراج . . كانت الآمال معقودة أن يتحول مع الوقت إلى وفاق بين المعسكرين . والمقصود طبعاً بالانفراج هو إعلان المبادئ الذي تم توقيعه في موسكو في ٢٩ مايو سنة ١٩٧٧ بين نيكسون وبريجنيف . وهو يتكون من ١٢ مادة تنظم في مجملها إطار العلاقات بين العملاقين . ويقوم هذا الإطار على أساس أنه لا خيار في ظل السلاح الذرى غير التعايش السلمي ولذلك فإن حل الحلافات بينهما بالوسائل السلمية سوف يكون هو السياسة السائدة .

وكان واضحاً أن الانفراج مجرد خطوة على طريق كان لابد أن يعقبها خطوات كثيرة ليتحول من انفراج إلى وفاق ، وأن الانفراج فتح مجرد الآمال فى إمكان التخفيف من التوتر العالمي . وقد طرح ذلك على دول عدم الانحياز ضرورة تغيير أسلوب تحركها ، وخصوصاً وأن المخاطر تزايدت فقد برزت محاولات لإقناع دول عدم الانحياز بأن الحركة لم يعد لها مبرر للوجود بعد انتهاء الحرب الباردة . وبداية عصر الانفراج الدولى . ولذلك فإن مهمة عدم الانحياز تكون قد انتهت رغم أن الواقع الدولى كان يكذب ذلك

ويؤكد على أهمية استمرار الحركة وإن كانت التحديات قد تغيرت أو تعدلت في شكلها فقط .

(ب) ازدياد حدة الأزمات الاقتصادية التي تواجه دول عدم الانحياز نتيجة ارتفاع أسعار البترول وتزايد تجارة السلاح نتيجة زيادة الصراعات المسلحة .

وكانت نتيجة ذلك هي بروز المعالجة الاقتصادية أو الوجه الاقتصادي لحركة عدم عدم الانحياز على غيره من مهام . وأمام تغير الأولويات كان لابد أن تبرز دول جديدة على صعيد الحركة بحكم إمكانياتها الاقتصادية للمساهمة في حل قضايا المجموعة .

(ج) تصاعد كبير فى حجم المجموعة إلى درجة بلغت ٧٥ دولة مثلاً فى المؤتمر الرابع بالجزائر ثم ٨٧ فى المؤتمر الحامس حتى بلغت ٩٢ دولة فى المؤتمر السادس. وقد أصبحت معظم دول العالم الثالث تحت مظلة حركة عدم الانحياز.

وارتبط الارتفاع فى عدد دول المجموعة بظاهرة اختفاء القيادات الرائدة فى تاريخ الحركة . والمسألة ليست دور أفراد ولكنها افتعال مجرد مرحلة مبادرات الزعامات إلى مرحلة العمل الحجاعى حيث تميزت بالأدوار المتقاربة . وباليقين فإن العمل فى ظل العمل الجهاعى يختلف فى أسلوبه ومضمونه عن العمل فى ظل القيادات الرائدة .

وهكذا كان دور مصر فى مرحلة السبعينات هو دور المشاركة فى العمل العام للحركة ودعم المسيرة التى تزداد ضخامة .

وعقدت خلال هذه المرجلة ثلاثة مؤتمرات كانت فى ظل القيادة الجماعية عامل إبجاب على الأقل فى إنقاذ الحركة من الانهيار وهو فى حد ذاته إنجاز ضخم إذا أدركنا أن المشاكل التى كانت تواجه دول المجموعة من الضخامة والحطورة حتى وصلت إلى درجة الحروب بين دول المجموعة والصراعات السياسية الحادة وهو ما لم يكن مألوفاً فى المرحلة السابقة . وبذلك يكون إنقاذ الحركة فى حد ذاته إنجازاً فعلياً .

وكانت سياسة مصرفى هذه المرحلة تقوم على أساس دغم التعاون بين دول المجموعة والتحرك على مستوى العلاقات الثنائية مع كل دولة للاتفاق على الحد الأدنى الذي يمكنه إنقاذ الحركة وطرح تصورات لحل مشاكلها .

٨ -- تحديات الثمانينات وبروز اللور المصرى فى حركة عدم الانحياز:
وجاءت مرحلة التمانينات بتحديات أكبر ومعها متغيرات كثيرة.

فقد انهت نسبياً مرحلة الانفراج وبدلا من أن يتحول إلى وفاق تحول إلى ما يطلق عليه و السلام الساخن ، و تأكد أن الانفراج لم يكن سوى أسلوب متغير للتعبير عن أزمة العلاقات بين العملاقين . وعاد العالم مرة أخرى وإن كان بأسلوب جديد يواجه مخاطر التوتر .

وزاد من حدة الموقف التشابك بين المحاور الدولية مما يجعل الحركة فى المجتمع الدولى عملية بالغة التعقيد .

ويضاف إلى تلك النتائج دائرة المجموعة حتى تكاد تغطى معظم رقعة دول العالم الثالث. ورغم أن هذا لا يشاع بعكس أهمية سياسة عدم الانحياز إلا أنه فى نفس الوقت يخلق مجموعة من المشاكل تتبلور فى عدم تجانس الحركة وصعوبة وصولها إلى قرارات ، أى أن زيادة العضوية جاءت على حساب السياسة نفسها وديناميكيتها ، فقدت الحركة قدراً كبيراً من قدرتها على المبادرة بالتحرك فى مواجهة المتغيرات الدولية والصراعات والأزمات .

والأخطر من ذلك هو انتشار ظاهرة التدخل العسكرى لدول المجموعة فى دول أخرى بالمجموعة أيضاً حتى أصبح الصراع المسلح أحد أساليب التعامل بين دول المجموعة وهو ما يتبح للقوى الكبرى فرص التدخل فى شئون عدم الانحياز وضرب إنجازات المسيرة التى دفع منها ثمناً باهظاً من الجهد والدم والمال .

وتحركت مصر فى مواجهة هذه المتغيرات لدفع سياسة عدم الانحياز نحو استعادة دورها البناء ومبادراتها بالحركة .

وكانت نقطة الانطلاق للسياسة الجديدة هي بتجديد شباب العلاقات بين القاهرة ونيودلهي وبلجراد ، وقام الرئيس حسى مبارك رئيس الجمهورية فعلا بزيارة إلى كل من يوجوسلافيا والهند .

وكان هناك توجه آخر للعمل وهو التحرك على مستوى كل قارة لتطوير التعاون وحل الحلافات . وقد بدأ هذا الحط بالعمل على صعيد أفريقيا أكبر التجمعات الإقليمية داخل الحركة .

وذلك كله يهدف إلى تحويل مؤتمر القمة السابع بنيودلهي إلى نقطة انطلاق جديدة تستعيد بها الحركة كل سماتها الإيجابية في خدمة قضية السلام العالمي وخلق المناخ الملائم للتصدى لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لصالح شعوب مجموعة عدم الانحياز .



الرئيس حسنى مبارك يلنقى بالرئيس اليوغوسلافي وجهود لاهياء هركة عدم الانحياز



الرئيس محبد حسنى ببارك في اجتماع مع السيدة انديرا غائدى رئيسة وزراد الهند



الرئيس محبد انور السادات والسبدة النبرا غاندي



السادات وتيتو في اهد اجتماعات قمة عدم الانحياز



اقساء بين عبد المناصر ونهرو وسوكارنو



المرئيس الراحل عبد المناصر وتيتو

الجزوالثاني

عدم الانحياز في فكر وتصريحات الرئيس حسني مبارك

١ – وجود علاقات خاصة مع بعض القوى العظمى لا ينبي الالنزام بفكر وسياسة عدم الانحياز :

« نحن دولة من مؤسسى دول عدم الانحياز وهناك دول كثيرة من دول عدم الانحياز لها علاقات بالولايات المتحدة لما علاقات بالولايات المتحدة الأمريكية بنفس المستوى وهناك بعض دول من دول عدم الانحياز لها علاقات قوية بالولايات المتحدة الأمريكية وليست لها علاقات بنفس المستوى مع الاتحاد السوفيتي ونحن نتعامل مع المتحدة الأمريكية وليست لها علاقات بنفس المستوى واحد أقصله بنيلك التعامل على أسس متساوية . فنحن لنا علاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية علاقات اقتصادية وعلاقات عسكرية ولا نستطيع أن ننكرها وهي تساعدنا مساعدة فعالة وليست لنا علاقات بنفس القدر مع الاتحاد السوفيتي ولكن ليس معنى هذا أننا لسنا من دول عدم الانحياز المناقد ولكن ليس معنى هذا أننا لسنا من دول عدم الانحياز المناقد ولكن ليس معنى هذا أننا لسنا من دول عدم الانحياز المناقد ولكن ليس معنى هذا أننا لسنا من دول عدم الانحياز المناقد ولكن ليس معنى هذا أننا لسنا من دول عدم الانحياز المناقد ولله المنا

« من حديث الرئيس إلى وفد المراسلين الأجائب المعتمدين بالأمم المتحدة في ١٩٨١_١٢_١٩٨١»

٢ - ضرورة دعم حركة الانحياز لتعود كما كانت تعبراً حقيقياً عن الاستقلال السياسي والاقتصادي للشعوب:

«إننا نقاوم ظاهرة الاستقطاب الدولى وتحارب سياسة مناطق النفوذ التى تؤدى إلى إحداث خلل خطير في هيكل النظام العالمي وتجعل شعوب التالم الثالث مجرد أداة في لعبة الصراع بين القوى الكبرى وتعرض حقوقها ومصالحها للخطر فإذا أضفنا إلى هذه المضاعفات الناجمة عن التدخلات الأجنبية في شئون الدول المتوسطة والصغيرة والحروب التى تشعلها بينها لاستنزاف قوتها لوجدنا أن من الضرورى أن نتصدى لتلك الظواهر بلا هوادة وهو ما يتطلب في المقام الأول دعم حركة عدم الانحياز وتخليصها من التراكمات السلبية التي عانت منها في الأعوام الأخيرة وإعادتها إلى ما كانت عليه في عصر ازدهارها تعبيراً حقيقياً عن الاستقلال السياسي والاقتصادى للشعوب ودرعاً واقياً لها من التدخلات الحارجية والأحلاف العسكرية التي تسيطر عليها الدول الكبرى وبذلك تتمكن الحركة من تنشيط دورها على المسرح الدولي ومواجهة الأساليب الجديدة التي تلجأ إليها القوى الأجنبية لاختراقها وتمزيق وحدتها . وبديهي أن الانتها إلى حركة عدم الانحياز لا يقيد حريتنا في مد جسور الصداقة والتعاون الوثيق مع جميع الدول والتجاوب بإخلاص مع الشعوب التي تبدى رغبة صادقة في تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية مع مصر .. طالما أننا لا ندخل في أحلاف عسكرية ولا نسمح بإقامة قواعد أجنبية والثقافية مع مصر .. طالما أننا لا ندخل في أحلاف عسكرية ولا نسمح بإقامة قواعد أجنبية والثقافية مع مصر .. طالما أننا لا ندخل في أحلاف عسكرية ولا نسمح بإقامة قواعد أجنبية والثقافية مع مصر .. طالما أننا لا ندخل في أحلاف عسكرية ولا نسمح بإقامة قواعد أجنبية

على أراضينا .. إننا ننشد علاقات طيبة مع جميع الدول والشعوب ولا نضمر شراً لأحد بل نتعامل مع مختلف الدول دون عقد أو حساسيات فى الحدود التى تحقق المصلجة المشتركة وبشرط احترامها استقلال إرادتنا وحقنا فى الاختيار الحر وفى الحفاظ على أمننا القومى والدفاع عن مصالحنا الاستراتيحية وسوف نظل مصر دائماً فى طليعة القوة المدافعة عن مصالح الشعوب وحقوق الإنسان الداعية إلى التمسك بالشرعية الدولية والتزام حكم القانون إلى إقامة نظام دولى جديد يحقق لجميع الدول مزيداً من العدل والمساواة والاستقرار .

« من خطاب الرئيس مبارك فى الاجتماع المشترك لمجلس الشعب والشورى بمناسبة الاحتفال بإتمام إنسحاب إسرائيل الكامل من سيناء » فى ٢٦_٤_١٩٨٢ »

٣ ... مصر دولة من الدول المؤسسة لحركة عدم الانحياز ولا تغيير في سياستها في هذا المحال :

ه حركة عدم الانحياز ومصر دولة من الدول المؤسسة لعدم الانحياز ، هيحركة مهمة جدآ وتستطيع أن تلعب دوراً كبيراً جداً حتى تحول دون الوقيعة بين القوتين الأعظم ، ومفهوم عدم الانحياز مفهوم واضح فعندما أعلنت مصر منذ شهر أو شهرين أو ثلاثة على ما أتذكر بأن عدم الانحياز مبدأ من مبادئ مصر حصل ذعر وهلع . رغم أن مصر دولة من الدول المؤسسة لحركة عدم الانحياز واعتقد البعض أن هذا تغيير فى سياسة مصر . كيف يكون هذا التغيير . تغييرًا في سياسة مصر وهي دولة مؤسسة للحركة . هل كون مصر ذكرت عدم الانحياز حالياً ، وهي عضو في هذه الحركة . عضو أساسي في هذه الحركة ، معناها أن نغير الحط السياسي لمصر ، إطلاقاً .. هل معنى أن لى علاقات معينة أو خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية معناه خروج على عدم الانحياز أو معنى عدم الانحياز ؟. إنني لابد أن أقطع علاقاتي الخاصة مع أي دولة تساعد في عدم الانحياز ــ لا يمنع العلاقات الخاصة مع أي دولة لكن لا ننضم إلى أي منالأحلاف لا الحلف الشرقى ولا الحلف الغربى . الهند دولة من الدول المؤسسة لعدم الانحياز ولها علاقات خاصة مع الاتحاد السوفيتي ولها علاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية ولكن لها علاقات خاصة وتعاون اقتصادى وغير اقتصادى مع الاتحاد السوفيتى ونحن لنا تعاون خاص مع الولايات المتحدة الأمريكية تعاون اقتصادى وعسكرى وهذا لا يمنع أن تكون مصر دولة من دول عدم الانحياز مطلقاً وحركة عدم الانحياز حركة مهمة ويجب أن تقوى لأن هذه الحركة قد يكون لها تأثير كبير جداً في الحيلولة دون الاصطدام بين القوتين الأعظم ، .

« من حديث الرئيس للوفد الصحني المرافق للسلطان قابوس ٨١/٥/٨ »

٤ - الهند أحد الدعائم الرئيسية لحركة عدم الانحياز:

«حركة عدم الانحياز اليوم تحتاج إلى دفعة قوية وتحتاج إلى تنشيط حتى لا تخرج عن أهدافها الرئيسية وحتى تبتعد عن الاستقطاب أو الانحياز ولذلك هي تحتاج إلى تنشيط وإلى حركة دائبة مستمرة حتى تستمر في خطها الذي أنشئت من أجله .

مؤسسو حركة عدم الانحياز تيتو وعبد الناصر ونهرو ولا نستطيع أن ننسى أن الهند أحد دعائم الحركة الرئيسية « حركة عدم الانحياز » .

إحنا متصلين بالهند وقد أرسلت رسالة دعوة إلى رئيسة وزراء الهند وأعتقد أن مؤتمر عدم الانحياز الذى كان مزمعاً عقده فى بغداد فى هذا الشهر تأجل لظرف أو لآخر أنتم تعلمونه لنكون فى حوالى شهر مارس المقبل بالتقريب فى العاصمة الثالثة ألا وهى الهند . وقد يكون هناك لقاء بينى وبين رئيسة وزراء الهند قبل هذا المؤتمر إن لم يكن فى المؤتمر نفسه أو بعد المؤتمر لكن لابد أن يكون هناك اتصال وثيق بيننا وبين الهند لأنها أحد الأعمدة الرئيسية لحركة عدم الانحياز .

أقطاب وروساء حركة عدم الانحياز لم يتفقوا على خطوات محددة فيما يتعلق بمؤتمر فمة عدم الانحياز القادم وأنا مقدرش أقول إيه الحطوات اللى أقدر أعملها كده على المكشوف ومقدرش أقول من جانب واحد » .

« من المؤتمر الصحني الذي عقده الرئيس في بلجراد في ٨٢/٩/٨ »

٥ ــ التنسيق مع يوجوسلافيا لتستعيد حركة عدم الانحياز حيويتها وفاعليتها على المسرح الدولى:

قنا ببعض الاتصالات الدولية في الأسابيع الأخيرة بهدف تنسيق الحطوات مع الدول الصديقة التي تشاركنا الاهتمام بالوضع في المنطقة ، وتم الجانب الأكبر من هذه الاتصالات عن طريق توجيه الرسائل وإيفاد المبعوثين ، كما أنني قمت بزيارة ثلاث دول صديقة هي : ويوغسلافيا ورومانيا وفرنسا ، وتباحثت مع زعمائها في أسلوب توفير أقصى قدر من التأييد لتحركنا السلمي .

كما بحثت مع الرئيس اليوغسلافي وزملائه أوضاع حركة عدم الانحياز لتوقيتها وضرورة استعادتها لحيويتها وفعاليتها على المسرح الدولى ، باعتبار أنها البوتقة التى تنصهر فيها جهود شعوب العالم الثالث ، والتجمع الذي يحمى حقوقها ويعبر عن طموحها ومطالبها وأمانيها .

و كلمة الرئيس في الجلسة الختامية للمؤتمر العام للحزب الوطني الديمقراطي في ١٩٨٢/٩/٢٢ .

٦ ــ مناهضة إقامة القواعد الأجنبية أو الانضام للأحلاف:

الاستقطاب الدولى ليس معناه أن هذا يهدم حركة عدم الانحياز ولنضرب مثلا: نحن لدينا علاقات خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية وهذا لا يعنى ألا يكون لنا علاقات مع جميع دول العالم بما فيها القوة العظمى الاتحاد السوفيتي وخلافه . . الهند مثلا مؤسسة — كما نحن مؤسسون في حركة عدم الانحياز — لها علاقات بالقوتين الأعظم جيدة جداً . . ولكن لها علاقات جيدة مع الاتحاد السوفيتي . وهذا لا يمنع أن تكون دولة من دول عدم الانحياز . وهكذا فعدم الانحياز في مفهومي أن بلادنا لا تسمح بإقامة قواعد أجنبية فيها ولا تنضم لأي من الأحلاف وفي هذا الإطار يجب أن تعمل حركة عدم الانحياز .

كل هذه الدول مستقلة و ذات سيادة و تملك حقالقرار الحاص بها . وأنا قلت : إن حركة عدم الانحياز لا تنضم لهذا المعسكر أو تدخل في هذا الحلف أو ذاك الحلف . وإنها تتحرك من واقع مصلحها لكن إذا انضممنا لحلف أو دولة ثانية انضمت لحلف آخر ينتني مفهوم حركة عدم الانحياز . لكن التعاون مع دولة أو أخرى ليس في هذا إهدار لحركة عدم الانحياز .

« من حديث الرئيس لجريدة الصحافة السودانية في ١١/٢٣ ».

أنشأنا معاً حركة عدم الانحياز كقوة مستنيرة للسلام والأمن في عالم يسوده الاضطراب و فعلنا ذلك ليس فقط كرد فعل للموقف العالمي بل أساساً تحقيقاً لهدف مشترك وهو توفير عالم أفضل لجميع الأمم .

« من كلمة الرئيس حسنى مبارك فى مأدبة العشاء التى أقامها الرئيس الهندى سنج تكريما لسيادته بمناسبة زيارته للهند » .

٧ ــ الشعب المصرى في طليعة القوى المؤمنة بمبادئ وفلسفة عدم الانحياز :

إن مصر بحكم موقعها الفريد بين القارات ، لم تكن مجرد جسر يصل بين الحضارات والثقافات المختلفة ، بل إنها كانت البوتقة التي تتفاعل فيها تلك الحضارات ، وتلتقي الشعوب في سعبها الدائب للاقتراب من المثل العليا ، وحاية مصالحها المشروعة وحقوقها العادلة .

فلم يكن غريباً إذن أن تنطلق شرارة عدم الانحياز من هذه الأرض المجيدة ، وأن يكون الشعب المصرى في طليعة. القوى المؤمنة بمبادئها وفلسفتها ، الحامية لرسالتها وأهدافها النبيلة ،

القادرة على العطاء المستمر في سبيلها ، لأن عدم الانحياز يمثل أعظم ما في التجزبة الإنسانية المعاصرة ، سواء من حيث إرساء العلاقات بين الأمم والشعوب على أساس الحق والعدل ، أو تكريس الجهود لتثبيت دعائم الأمن والسلام ، وتخفيف حدة التوتر ، ومنع الاستقطاب والحيلولة دون تقسيم العالم إلى مناطق نفوذ ، وإيجاد نظام اقتصادى دولي جديد ، يكفل التوازن بين مصالح الدول المختلفة بصرف النظر عما أوتيت من موارد الثروة وعناصر القوة .

ومن هنا ، فإن مصر تعتبر ارتباطها بمبادئ عدم الانحياز وسياستها النزاماً مصيرياً يحتل أولوية كبرى . ونقطة مركزية في علاقاتها وحركتها على الصعيد الدولى ، وتيارا مستمراً في الحاضر والمستقبل ، واتجاهاً ثابتاً لا يهتز ولا يتزعزع بل ان الظروف الدولية المتغيرة تزيد من إيماننا بأن عدم الانحياز هو الطريق الأفضل ، وانه صمام الأمان في مواجهة الأخطار المحدقة بالمجتمع الدولى كله .

نحن على أبواب مؤتمر القمة السابع لبلدان عدم الانحياز ، الذى يعقد فى بلد عريق صديق ، تربطنا به علاقات حميمة وروابط متينة ، ويجمعنا معه كفاح متصل فى سبيل حقوق شعوب العالم الثالث ، فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وتصميم راسخ على تعزيز مسيرة هذه الحركة ، وزيادة فعاليها على المسرح الدولى ، فى هذه المرحلة التى تستعر فيها حمى التسلح ويحتدم السباق النووى ، ويتصاعد التوتر ، وتتعرض فيه كثير من الدول النامية للضغوط بسبب تراكم ديونها الخارجية وارتفاع أسعار المواد المصنعة التى لا غنى عنها لعملية التنمية الشاملة ، واستيعاب التكنولوجيا الحديثة .

وإلى جانب تلك القضايا الأساسية ، نرى لزاماً علينا أن نتصدى لظاهرة خطيرة ، تهدد وحدة حركتنا وتماسك جبهتنا ، وهى ظاهرة اشتعال الحلافات المتسمة بالعنف بين الدول المنتمية للحركة ، رغم أنه لا يمكن أن يقوم تناقض حقيقي بين مصالح تلك الدول ، ومن ثم فإن الوضع الطبيعي هو أن نقف جميعاً في خندق واحد ، ندافع عن نفس المصالح، وننادى بنفس المبادئ ، وندعو إلى تحقيق التوازن العادل بين الشهال والجنوب ، وبين الدول المتقدمة التي هيأت لها الظروف قدراً كبيراً من النمو والتقدم ، والبلدان النامية التي تخوض معركة ضارية لتعويض ما فاتها من تقدم في الحقبة الاستعارية التي قيدت حركتها وأساءت إلى قدرتها على الانطلاق إلى المراحل المتقدمة من التطور .

« من الرسالة التي وجهها الرئيس إلى مؤتمر صحفيي دول عدم الانحياز في ١٩٨٣/٢/١٢ »



